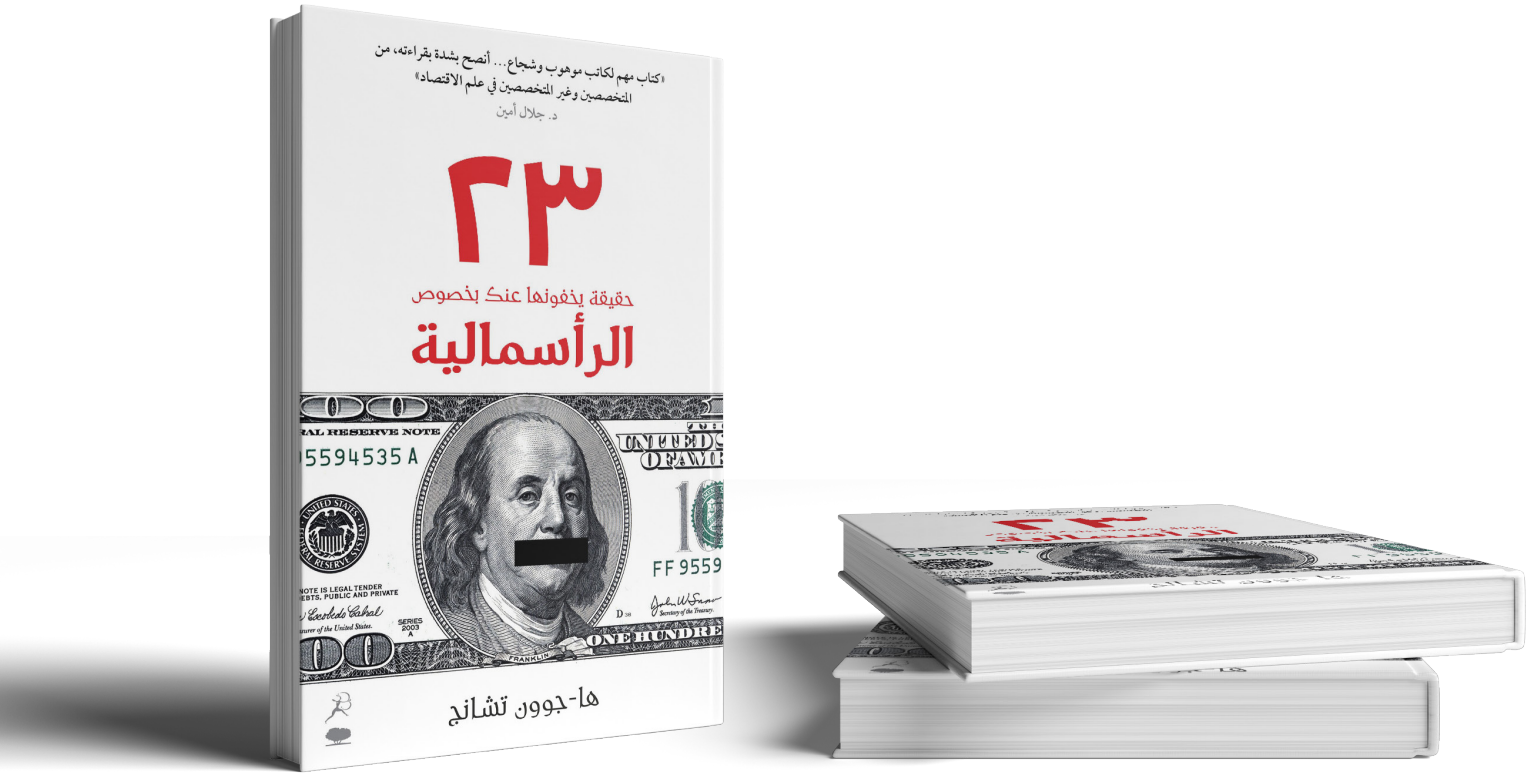

مراجعة كتاب :23 حقيقة يخفونها عنك بخصوص الرأسمالية

المؤلف: ها-جوون تشانج، بروفيسور الاقتصاد بجامعة كامبريدج

استعراض وتقديم: أ. بابكر إبراهيم محمد

تاريخ النشر: 30 / 06 / 2021م

مقدمة عن الكتاب وعن هذه المراجعة

صدر الكتاب في العام ٢٠٠٧ وهو امتداد لكتابه ذائع الصيت :(السامريون الأشرار؛ الدول الغنية والسياسات الفقيرة وتهديد العالم النامي). حيث يعرض في هذا الكتاب معظم أفكار كتابه السابق لغير المتخصصين في علم الاقتصاد. يتضمن الكتاب نقداً لاذعاً لسياسة السوق الحر وحقيقة تمثلها في الواقع (غير أنه يثير شكوكًا وجيهة للغاية في الدور الذي يلعبه التعليم في تحقيق التقدم الاقتصادي، بل ويشكك في أهمية الاقتصاديين أنفسهم لتحقيق هذا التقدم)[1]. وقد حوى الكتاب عرضاً ونقداً لأمهات حجج أنصار سياسة السوق الحر وحصرها في ٢٣ حقيقة في شكل الحجة والحجة المقابلة، حيث قام في معظمها بعكس حجج أنصار سياسة السوق الحر عليهم.

في السودان، تتزايد اليوم حدة النقاشات بين أنصار سياسة السوق الحر والمنفتح على العالم وبين أنصار سياسة الاقتصاد الذي تسيطر الدولة على أهم مفاصلة ويتضمن بند الدعم السلعي والخدمي ،وبهذا يشكل الكتاب إثراءً للنقاش المحتدم وتوضيحاً لكثير من نقاط التنازع. يتضمن هذا العرض عرضاً لأسس

سياسة السوق الحر مع التركيز على النقاط التي لها علاقة بالواقع الحالي للاقتصاد السوداني.

مؤلف هذا الكتاب هو ها-جوون تشانج الذي تخرج في جامعة سول الوطنية قسم الاقتصاد، ثم درس في جامعة كامبريدج بإنجلترا وحصل على الدكتوراة في عام ١٩٩١. عمل ها-جوون تشانج مستشارا للبنك الدولي وهو زميل مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية في واشنطن. تم اختياره كواحد من أكثر الشخصيات المؤثرة في العالم سنة ٢٠١٤.

استعراض الكتاب وبعض محتوياته

يرى المؤلف من خلال مقدمته الضافية أن سياسة السوق الحر التي هيمنت على المشهد الاقتصادي العالمي منذ العام ١٩٨٠ هي في حقيقتها قد أضرت بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتسببت في الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٧ وما صاحبها من أضرار وخيمة. وعلى الرغم من ذلك يقول المؤلف أن الرأسمالية ما زالت أفضل نظام اقتصادي اخترعته البشرية الى الآن، الا أن التمظهر الحالي للرأسمالية (نسخة الرأسمالية النيوليبرالية) قد أدى وسيؤدي الى نتائج كارثية. يؤكد المؤلف على أنه ليس هنالك حلولاً بسيطة للمشاكل الاقتصادية (كما يروج أنصار حرية السوق) بل في غالبها حلول معقدة وغير سريعة تظهر اثارها على المدى الطويل. ثم يناقش كثير كم المسلمات الشائعة عند أنصار رأسمالية (حرية السوق). في هذا الاستعراض سنأخذ بعضها بشيء من التفصيل.

الحقيقة (١): لا يوجد هناك ما يسمى بالسوق الحر

يرى هاجون تشانج بأن السوق الحر في حقيقته ماهو إلا «وَهم» عَمد الناس الى تصديقه، وله في ذلك عدة شواهد منها:

١. القوانين والتشريعات التي تضعها الدولة أو الأجسام المهنية والتي تضمن حقوق البائع والمشتري على حد سواء هي في حقيقتها قوانين ضد حرية السوق.
٢. قوانين البورصات ومنع عمالة الأطفال.
٣. قوانين تنظيم الهجرة في البلدان الغنية التي تحد من تدفق العمالة الرخيصة اليها.

يخلص المؤلف الى أن مسألة حرية السوق تختلف من عين الى عين. فمن كان يؤمن بأنه لا ينبغي للأطفال الاضطرار الى العمل في مقابل حق أصحاب العمل في تأجير من يرغب في العمل مقابل أجر مادي فإنك لن ترى في قوانيين منع عمالة الأطفال نوعاً من التعدي على حرية السوق، وإن كنت ترى العكس فسترى في تقييد عمالة الأطفال نوعا من التعدي على حرية السوق.

تطرق المؤلف لمسألة (التجارة الدولية العادلة) في مقابل مصطلح (التجارة الحرة) والجدل الدائر بين الصين والغرب حول قضية (مصانع السخرة) حيث يخلص الى أن المسألة في جوهرها عبارة عن تصادم قيم حيث يرى الأمريكيون والغرب أن الصين تنخرط في تجارة دولية حرة لكنها ليست عادلة في مقابل زعم الصينيين أن الغرب يسعى لحرمانهم من أهم مورد متوفر لديهم وهو العمالة الرخيصة. حيث يؤكد أن اقتصاد السوق الحر لن يستطيع إرشاد الصين الى الحل الأمثل لمشكلة الأجور المتدنية وذلك للعيب الهيكلي في النظرية الرأسمالية القائمة على التفاوت.

يرى المؤلف أن حدود السوق الحر تتغير باستمرار حيث برهن ذلك بالتدخل الشهير للولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ لإنقاذ سوق العقارات بضخ مبالغ مالية طائلة وهو أكبر تدخل حكومي في التاريخ بررت له الإدارة الأمريكية أنه جاء فقط للضرورة. كما أن كثيرا من الأشياء خرجت من السوق (كالأصوات الانتخابية والأعضاء البشرية) ليس بسبب السوق نفسه لكن نتيجة لسياسات حكومية.

ينتقل المؤلف بعدها الى نقطة خلافية مهمة جدا وهي مسألة اعتبار الاقتصاد علما من عدمه[٢]. حيث يميل الى الرأي القائل بعدم علميته من جهة أنه ليس هنالك حدود له يمكن رصدها وأن كثيراً ما كان يتم تغيير الحدود الاقتصادية المتعارف عليها (مثل عدم تدخل الدولة في الاقتصاد) بالقرارات السياسية، مثلما حدث من تأميم الأمريكيين لشركات الائتمان العقارية في أثناء الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧ حيث ضخت الدولة ٢٠٠ مليار دولار في صناديق الائتمان العقاري المتعثرة. وهو بدوره يخالف مبدأ حرية السوق وعدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي. حيث يميل للقول بأن الاقتصاد مسألة سياسية عملية أكثر من كونه علما مضبوطا له قواعد دقيقة..

الحقيقة (٢): لا يجب أن تعمل الشركات لصالح أصحابها

ينتقل المؤلف هنا الى مسألة إدارة الموارد الاقتصادية حيث يرى أنه لا يجب أن تعمل الشركات لصالح أصحابها فقد يكون المساهمون هم مالكي الشركات، ولكنهم غالباً ما يكونون الأقل اهتماماً بمستقبل الشركة على المدى الطويل، وهذا ما دفع «جاك ويلش» الرئيس السابق لشركة «جنرال إلكتريك» للاعتراف قبل سنوات بأن النجاح على المدى الطويل يتطلب أخذ جميع المشاركين في النشاط التجاري بعين الاعتبار، ليس فقط حاملي الأسهم الذين يمكنهم القفز من السفينة في أي لحظة ولكن أيضاً من الموظفين والموردين والعملاء والتجمعات العمالية.

يميل الكاتب هنا الى طرح فكرة أشبه ما تكون بالتعاونيات الكبيرة التي يدخل الموظفون فيها في نطاق الملكية على المدى الطويل. ثم تطرق لتأييد ماركس لفكرة شركات المساهمة المحدودة باعتبار أنها تمكن من حشد مبالغ هائلة للصناعات الثقيلة وتقليل المخاطر المالية على المستثمرين الأفراد. كما أنه أيد نمط إدارة المشاريع من قبل المديرين التنفيذيين بدلا عن الملاك على اعتبار أنها تمثل خطوة نحو الاشتراكية بابتعادها عن سطوة الملاك.

الحقيقة (٣): الغسالة غيرت وجه العالم أكثر من الإنترنت

تحت هذا العنوان اللافت ينتقد المؤلف المبالغة في تقدير آثار الإنترنت، ويرى أن ذلك بسبب كونه يؤثر فينا الآن، والبشر يميلون إلى الانبهار بأحدث التقنيات وأبرزها. ويرمز بـ«الغسالة» في العنوان إلى طائفة واسعة من التقنيات المنزلية. فالأجهزة المنزلية أحدثت تحولاً كبيراً في طريقة عيش النساء، ومن ثمّ الرجال، فقد وفرت الغسالات والمكواة الكهربائية ومياه المواسير ومواقد الغاز وغسالة الأطباق وقتاً هائلاً كان ينفق في الماضي على الغسيل اليدوي وجمع الحطب وجلب الماء من الآبار وغيرها. وهذا أفضى إلى تزايد التحاق النساء

بسوق العمل، والاستثمار في تعليم الإناث، ومع وجود فرص العمل خارج البيت ارتفعت تكلفة رعاية الأطفال حال غياب الأم مما جعل الأسر تكتفي بعدد أقل منهم، وقد غيرت كل هذه الأمور الديناميات الأسرية التقليدية، وتغير معها وجه الحياة المعاصرة.

قد يكون هذا الكلام صحيحاً بنسبة كبيرة في فترة إصدار الكتاب في العام ٢٠٠٧ لكن التغييرات الكبيرة التي قام بها الإنترنت بعد ذلك تجعل تلك الحقيقة تفقد جزء كبير من بريقها. حيث ساهم وجود الناس في الفضاء الالكتروني في إحداث تغييرات جذرية على الحياة في الكوكب بعضها له جانب سياسي كالثورات ومعظمها يتصل مباشرة بالاقتصاد كحركات المقاطعة ومجموعات الناشطين البيئيين[٣].

الحقيقة ٤: المصلحة الذاتية هي المحرك الأقوى لمعظم البشر، ولكنها ليست محركنا الوحيد.

تفترض رأسمالية السوق الحر أن البشر ينخرطون في النشاط الاقتصادي بناء على مصالحهم الذاتية الفردية (الأنانية) وأن الشيوعية فشلت لأنها أنكرت هذه الصفة الملازمة للبشر و افترضت أحسن ما فيه وهو الإيثار والتضحية في حين أن هذا غير موجود.

يميل المؤلف الى القول بأن افتراض أن البشر يعملون فقط من أجل مصلحتهم الشخصية افتراض غير صحيح لأنه لو صح لتوقف النشاط الاقتصادي في العالم بل وتوقف العالم بالجملة. ثم يورد شاهداً على ذلك بأن الشركات الكبيرة كشركات الحديد الصلب تحتوي أقساماً عديدة لا يستطيع أصحابها معرفة كل ما يدور بداخلها ولو أنهم افترضوا أسوأ ما في البشر (الحرص على المصلحة الشخصية فقط) لدققوا في جميع تفاصيل وأوجه نشاط الشركة وهو أمر لا يجعل نشاط الشركة ممكناً. ثم ينتقل الكاتب الى نقد إحدى أظهر حجج أنصار سياسة السوق الحر وهي أن الناس يميلون للتصرف بصورة صحيحة اقتصاديا بناء على مصالهم الفردية ولذلك ليس هنالك حاجة لتدخل مركزي من الدولة، حيث يشير إلى (أن البشر بحاجة لتصميم نظام اقتصادي في نفس الوقت الذي يدرك فيه بأن أغلبية الناس أنانيون، لا يتجاهل أيضاً وجود دوافع أخرى تحرك البشر مثل الصدق واحترام الذات والإيثار والحب والتعاطف والإيمان، وبذلك نتمكن من الحصول على نتائج أفضل من الناس).

يعرض الكاتب بعضا من الصور التي تقوي حجه حيث يقول بأن الاطلاع البسيط على الكتب والدراسات التي يكتبها مديرون ورواد أعمال لا تتحدث عن الانشغال بمراقبة الموظفين والتجسس عليهم على افتراض الأسوأ فيهم، بل تتحدث عن الثقة وروح الفريق وتقوية جانب الولاء وأن في الناس جوانب إيجابية وجوانب سلبية لكن المدير الناجح من يقوي ويدعم الجوانب الإيجابية ويقلل السلبية. يشير الكاتب أيضاً إلى أن العمليات الإنتاجية الناجحة تعتمد بصورة مباشرة على النوايا العمالية الجيدة، حيث أن عقود العمل لا تتضمن كل شيء ولا كل ما يجب على العامل فعله ففي كثير من الأحيان يميل العمال الى التصرف من تلقاء أنفسهم، ثم يشير الى مصطلح (الإضراب الأبيض) او (الإضراب الإيطالي) حيث يميل العمال الى العمل وفقا لما هو موجود في العقد فقط وهو ما يساهم في تقليل نسبة الإنتاج من (٣٠-٥٠٪).

ثم تطرق الكاتب إلى الرد على مقولة (أن الناس يتصرفون

بدوافع اقتصادية بناءً على آليات الثواب والعقاب وبناءً على الدافع للربح والتكسب من ذلك التصرف الأخلاقي وأن مسألة الأخلاق في النشاط الاقتصادي ما هي الا خدعة بصرية) حيث يرد الكاتب على ذلك بأن كثيراً من أوجه الفعل الاقتصادي تنعدم فيها مسألة الثواب والعقاب فما الذي يجبر عاملاً على العمل في غياب من يراقبه؟ وما الذي يجبرنا لدفع أجرة التاكسي بدلاً عن الهرب من دفعها وفي الغالب لن يعثر عليك صاحب التاكسي؟ حيث يختم بإن افتراض الأنانية وتقليل الثقة في الموظفين يقلل الإنتاج الى الحد الأدنى.

الحقيقة (٥): سياسات السوق الحرة نادراً ما تجعل البلدان الفقيرة غنية

يميل الكاتب الى القول بأن كل الدول المتقدمة وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من خلال السياسات الحمائية والسياسات الصناعية والتنموية التي تقودها الدولة – التي يتم نصح البلدان النامية اليوم بعدم الاعتماد عليها – وليس من خلال السوق الحرة. فالبلدان النامية تحتاج إلى حماية منتجاتها ورعايتها إلى أن يصبح بإمكانها المنافسة في السوق العالمية، كما تحتاج الحكومة إلى التدخل بشكل أكثر نشاطاً في الأسواق. نادراً ما تؤتي سياسات السوق الحرة ثمارها، ومعظم البلدان المتقدمة لم تستخدمها حين كانت نامية أو في بدايات مشوارها في التطور الاقتصادي.

حيث يقوم الكاتب بمقارنة تجربة الدول النامية من حيث معدل النمو بين فترتين هما فترة التدخل الحكومي الحمائي وبين اتباعها للوصفة النيوليبرالية في النمو حيث وجد فارقا يصل إلى الثلثين بين الفترتين لصالح سيطرة الدول على العمليات الاقتصادية. ويميل الكاتب ضمناً إلى أن تحقيق نمو اقتصادي في ظل اقتصاد نيوليبرالي مستحيل أصلا لأنه اقتصاد يتغذى على الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

يعرض الكاتب نموذجين لاقتصادين هما من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم وهما:

١-إقتصاد الصين في الوقت الحالي

٢- واقتصاد الولايات المتحدة في العام ١٨٨٠

حيث تتطابق الى حد كبير سياستهما الحمائية القائمة على الشركات الضخمة المملوكة للدولة والقيود الصارمة على النشاط المصرفي والحقوق المعدومة للملكية الفكرية والضرائب الباهظة على الواردات والصناعات الأجنبية. وهو ما لم يمنع أن تكون الولايات المتحدة (على الرغم من تبنيها لسياسة السوق الحر فيما بعد) في الوقت الحالي، والصين ايضا مما يخالف الزعم القائل بضرورة إتباع سياسة حرية السوق كشرط للتقدم الاقتصادي.

ثم يسهب المؤلف في بيان أن كثيرا من الدول الغنية اليوم والتي تتبع سياسة السوق الحر كانت ولا زالت في الغالب تتبع سياسات حمائية وتتدخل بصورة مباشرة في احايين كثيرة في السوق ويضرب أمثلة بالولايات المتحدة والصين وبريطانيا قديما وحديثا وكثير من الدول.

ثم يقارن بين معدلات النمو في الدول النامية (امريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء) بين فترتين هما :١٩٦٠_١٩٧٠ والتي شهدت تحكما واضحا للدولة في السوق،والفترة من ١٩٨٠_٢٠٠٠والتي شهدت تبني كثير من الدول النامية لسياسات السوق الحر حيث

يخلص أن الفترة الاولى كانت معدلات النمو بين ٣,١٪ في الفترة الاولى بينما انخفضت بصورة واضحة الى أقل من ١,١٪ بعد تبني سياسات السوق الحر.

الحقيقة (٦): ارتفاع مستوى التعليم في حد ذاته لن يجعل البلد أكثر ثراء

وهو رأي يعتبر ثورة على السائد الذي يربط بين معدلات النمو العالية وارتفاع معدل التعليم في الدول حيث تربط كثير من الدراسات الاقتصادية ربطا حتمياً ولازماً بين المؤشرين. حيث يقول :(لا تحتاج البلدان إلى التعليم فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى صناعات يعمل بها هؤلاء المتعلمون. والعملية التعليمية التي تحصل في نهايتها على شهادة علمية ليست بالضرورة هي نوع التعليم الذي تحتاجه، وهذا أمر تجهله الكثير من البلدان التي تهمل التدريب المهني الجاد، وربما على الجميع سؤال ألمانيا واليابان حيال هذا الشأن. ما يهم حقاً في تحديد مستوى الرخاء الوطني ليس المستوى التعليمي للأفراد، ولكن قدرة الأمة على تنظيمهم في المشاريع ذات الإنتاجية العالية.

وينقل عن دراسة معروفة نشرها عالم الاقتصاد في جامعة هارفارد لانت برتشت حلل فيها البيانات الواردة من عشرات البلدان الغنية والنامية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٧م، وتوصل إلى ندرة الأدلة التي تؤيد الرؤية القائلة بأن التعليم المتزايد يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. ويقدم أصحاب هذه الرؤية المعظمة للتعليم حجة تتعلق بـ«اقتصاد المعرفة» والذي يعني أن الأفكار هي مصدر الثروة الرئيس، ومن ثمّ فالتعليم يزداد أهمية بالنسبة لمستقبل اقتصادات الدول المعاصرة، وهذا ما يرفضه المؤلف، موضحاً أن أهمية التعليم من عدمها لم تتغير في الحقبة الأخيرة، وأن مقدار المعرفة المرتبطة بالإنتاجية الذي يحتاج العامل المتوسط امتلاكه قد تراجع بالنسبة إلى وظائف كثيرة، على الأخص في البلدان الغنية، فالبلدان الأكثر تطوراً من الناحية التقنية قد تحتاج في الواقع إلى عدد أقل من المتعلمين، علاوة على ذلك ففي مجالات عمل كثيرة ما يهم هو الذكاء العام والانضباط والقدرة على تنظيم الذات، أكثر من المعرفة المتخصصة التي تستطيع الإلمام بها أثناء الوظيفة، لاسيما أن كثيراً مما يتعلمه الطالب في المدرسة والجامعة ليس في الغالب ذا أهمية مباشرة للوظيفة العملية. ويضيف (إن حماسنا الزائد للتعليم يجب ترويضه، وعلى الأخص في البلدان النامية، فهناك حاجة للاهتمام أكثر بمراحل بقضية تأسيس المشاريع المنتجة والمؤسسات التي تدعمها وتحديثها).

الحقيقة ٧: جعل الأغنياء أغنى لا يجعل بقيتنا أغنى

يسعى الكاتب في هذه الحقيقة للرد على الادعاء القائل بأنه يتعين علينا خلق ثروة قبل اقتسامها والذي يزعم أن انتهاج سياسة داعمة للأغنياء يزيد من معدل النمو لأن الأغنياء هم من يوفرون الوظائف بما يسمى ب (اقتصاد التقاطر Trickle Down Economics) القائم على تعظيم ثروة الأغنياء فتتقاطر على الفقراء.

تلتقي أفكار منظري اقتصادي حرية السوق أمثال ريكاردو مع الجناح اليساري من الشيوعيين في أن الفائض القابل للاستثمار يجب تركيزه في أيدي المستثمر من أجل تحقيق الحد الأقصى من النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يرى الكاتب أن انتهاج سياسة داعمة للأغنياء (المتمثلة في الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة وغيرها) تزيد من نسبة الفوارق في الدخل بين الأغنياء والفقراء، فبحسب البنك الدولي فقد كان الاقتصاد العالمي في الفترة بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٠ ينمو بمعدل ٣٪سنويا قل هذا المعدل في الفترة ما بين ١٩٨٠-٢٠٠٩ الى ١,٤٪سنويا بعد تبني كثير من الدول لسياسات النيوليبرالية المنحازة للأغنياء.

يربط الكاتب بين ضرورة ربط إعادة توزيع الدخل الى جهة الأغنياء مع السياسات المشروطة بالاستثمار، في حين يرى أن إعادة توزيع الدخل لأسفل لجهة الفقراء قد يساعد في تقليل مستويات الجريمة وخفض مستوى الجريمة مما يشجع الاستثمار.

الحقيقة (٨): السياسة الاقتصادية الجيدة لا تتطلب اقتصاديين جيدين

فبرغم الصعود «الإعجازي» لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان الشرق آسيوية بين عقد الخمسينات ومنتصف عقد التسعينات، كاليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونج كونج، والصين، إلا إن علماء الاقتصاد لم يكن لهم حضور في حكومات هذه البلدان، ففي اليابان كان البيروقراطيون في المجال الاقتصادي محامين في الأغلب، وفي تايوان كان معظم المسؤولين الاقتصاديين الأساسيين مهندسين وعلماء لا اقتصاديين، كما هو الحال في الصين اليوم. أما في بلدان أمريكا اللاتينية فقد قام على سياساتها الاقتصادية اقتصاديون متخصصون، ومع ذلك فقد كان أداؤها الاقتصادي أدنى بكثير من أداء البلدان الشرق آسيوية، وكذلك الحال في الهند وباكستان. لكن هل هذا يعني أن علم الاقتصاد لا يبدو شديد الصلة بالإدارة الاقتصادية في العالم الحقيقي فقط؟ يجيب المؤلف: «إن الأمر - في الواقع - أسوء من ذلك. فهناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن علم الاقتصاد قد يكون ضاراً ضرراً بيناً بالاقتصاد»، ثم أشار إلى أنه وعبر العقود الثلاثة الماضية لعب الاقتصاديون دوراً مهماً في خلق الظروف المهيئة للأزمة المالية في ٢٠٠٨م، بل وعشرات الأزمات المالية الصغيرة التي سبقتها مثل أزمة ديون العالم الثالث ١٩٨٢م، وأزمة البيزو المكسيكية في ١٩٩٥م، والأزمة الآسيوية في ١٩٩٧م، والأزمة الروسية ١٩٩٨م، بتقديم تبريرات نظرية لتخفيف الضوابط المالية والسعي غير المقيد للأرباح قصيرة المدى. وعلى نطاق أوسع فقد طرحوا نظريات بررت السياسات التي أدت إلى نمو أبطأ، وتفاوت أعلى، وانعدام أمن وظيفي أشد، وأزمات مالية أكثر. ومع ذلك فهناك رؤى اقتصادية يحملها بعض علماء الاقتصاد على خلاف المدرسة المهيمنة في الاقتصاد يمكنهم أن يشاركوا بفعالية في تخفيف المخاطر المستشرية، وتصميم سياسات فاعلة وآمنة، وعلينا أن نصغي إليهم كما يقترح المؤلف، «فلا يتعين على الاقتصاد أن يكون عديم الجدوى أو مضراً. علينا أن نتعلم الأنواع الصحيحة من الاقتصاد".

أخيراً، كيف يجب أن نعيد بناء الاقتصاد العالمي؟

بعد أن القى الكتاب الضوء على كثير من المسلمات التي شاعت عن اقتصاد السوق الحر يطرح حلولا لكثير من المشاكل المرتبطة هيكليا باقتصاد السوق ويقدم في الختام رؤيته القائمة على القول بأن الرأسمالية القائمة على حرية السوق اضرت كثيرا بالاقتصاد العالمي وساعدت في زيادة نسبة التفاوت بين الأغنياء والفقراء.

يطرح الكاتب رؤيته لإصلاح الاقتصاد العالمي في مبادئ ثمانية هي:

١-لا بأس من رأسمالية تمولها دولة رفاه قائمة على ضرائب تصاعدية على الدخل كما في السويد او على قيود قائمة على تقليل فرص جني الأموال نفسها كما في اليابان. يرى الكاتب أن الشكل الجديد الذي ستكون عليه الرأسمالية قائم على عاداتنا وقيمنا ومعتقداتنا.

٢-ينبغي بناء النظام الاقتصادي الجديد على أن العقلانية البشرية محدودة بشكل قاس وكشفت الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ذلك. فنحن نحتاج الى حظر الأدوات المالية المعقدة وتقييم كل أداة مالية جديدة.

٣-النظام الجديد ينبغي أن يبنى على إخراج أفضل ما في الناس لا أسوأه بعدم التمجيد المبالغ فيه للمصلحة الفردية. عبر مكافأة السلوك الاقتصادي الذي يسعى للمصالح العامة مثل مشاريع ترشيد استهلاك الطاقة والاستثمار في التدريب.

٤-التوقف عن اعتقاد أن الناس يتقاضون ما يستحقونه فريادة الأعمال في البلدان الفقيرة وكفاءة العمال أكثر منها في البلدان الغنية الا أن وجود رؤية اقتصادية قومية وسياسات الحد من الهجرة ساهمت في زيادة دخل الدول المتقدمة. فسياسات مثل إعانات البطالة ودعم التدريب يمكن أن تزيد من الفرص المتساوية.

٥-اقتصاد المعرفة أسطورة والتصنيع المادي لا يزال حيويا حيث أن المعرفة لا تدخل في عمليات تجارية مكثفة مما يؤدي الى خلل الميزان التجاري ومشاكل النمو..

٦-تقليل الفجوة بين الأدوات المالية والتمويل من جهة وبين الاقتصاد الحقيقي من جهة أخرى، الأمر الذي سيشجع الاستثمار طويل المدى والنمو الحقيقي.

٧-هنالك حاجة لأن يكون دور الحكومات أكبر وانشط في الفعل الاقتصادي في المشاريع الكبيرة والسياسات..

٨-ينبغي على النظام الجديد ان يحابي البلاد النامية من خلال تقليل اشتراطات الحصول على الديون وانتهاج سياسات مستقلة تحمي الفقراء وحقوق الملكية الفكري..

الهوامش:

(١) جلال أمين في تقديمه للنسخة العربية من الكتاب

(٢) أنظر كتاب (بنية علم الاقتصاد) لفريد اكوزال، من إصدارات مركز نماء.

(٣)انظر كتاب :(الثورة بلا قيادات)، للدبلوماسي البريطاني كارين روس.